التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط

د/ محمد شاعة

أستاذ محاضر (أ)، جامعة المسيلة

cheaa76@yahoo.fr

ملخص:

يوضح هذا المقال كيف يمكن للنقاش النظري أن يطور تحليل السياسة الخارجية، ويكمن التحدي الرئيسي في استغلال صورتين من المقاربات التي غالبا ما تكون في توتر تجاه بعضهما البعض: طموحها لتقديم نظريات عامة متينة، ومحاولتها لبناء نظريات ترتبط واقعيا بالمقتضيات الخاصة. ولتصحيح التوازن بين العام والخاص، فإن الأهداف البحثية في السياسة الخارجية تستدعي الاستعانة مثلا بالواقعية الكلاسيكية الجديدة، التي تستمر في تحديد السمات الخاصة للحالة بهدف بلوغ تفسيرات عامة وأكثر اكتمالا للسياسة الخارجية. من ناحية أخرى، تم دراسة السياسة الخارجية في عدد من الحقول الفرعية بما في ذلك السياسات المقارنة، وأمل الباحثون في صياغة نظرية كبرى موحدة تنطبق على جميع الدول والفترات الزمنية، ولكن هذا المسعى واجهته العديد من العقبات. ومن ثم جرى التخلي عن هذا الطموح والتركيز على نظريات المدى المتوسط، التي تتوسط بين المبادئ الكبرى وتعقيدات الواقع.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، تحليل السياسة الخارجية، نظريات السياسة الخارجية، نظريات المدى المتوسط.

Abstract:

This article shows how theoretical debates could improve foreign policy analysis, the main challenge is to exploit two features of approaches that are often in tension with each other: its aspiration to create powerful general theories, and its attempt to build theories actually working on specific situations. To rectify the balance between the general and particular, the objects of foreign policy inquiry necessitate an engagement with, especiallyneoclassical realism which determines characteristics in specific features of a given situation to more general, complete explanations of foreign policy. On the other hand, the study of foreign policy may be found in a number of subfields including comparative politics, researchers hoped emerge with a grand unified theory applicable to all nations and time periods, but this endeavor has been faced by several obstacles, so researchers give up and opt for middle-range theories that mediate between grand principles and the complexity of reality.

Keywords: Foreign Policy, Foreign Policy Analysis, Foreign Policy Theories, Middle Range Theories.

مقدمة

تحتاج دراسة السياسة الخارجية إلى إطار نظري يساعد في تحليل ونقد ومراجعة الأعمال البحثية المتوفرة، والوقوف على التحديات والمشكلات التنظيرية التي قد تعترض ترقية مستوى فهمنا للسياسة الخارجية والتنبؤ بمساراتها المستقبلية. وبهدف بلوغ الفهم الدقيق لظواهر السياسة الخارجية المستجدة، حاول الباحثون توظيف مقاربات مختلفة بوحدات تحليل متنوعة، غير أن تعددية المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية كشفت عن نمطين رئيسين من التوجهات المنهجية، فمن جهة عبرت فئة من الباحثين عن رغبتهم الواضحة في بلورة نظريات عامة متينة تساعد على تبسيط وتفسير السلوكات الخارجية، ومن جهة ثانية فضلت جماعة أخرى من الباحثين الاشتغال على مستوى تطوير النظريات الجزئية أو نظريات المدى المتوسط، التي ترمي في اعتقادهم إلى بلوغ تفاسير متعددة الأسباب وتراعي خصوصية كل حالة في السايسة الخارجية.

وهكذا تعرض الدارسون باستمرار إلى أزمة تنظيرية نشأت من العجز في تحقيق التوازن بين الفارق الدقيق لحالات وأوضاع معينة في السياسة الخارجية وبين حدة أو صرامة الافتراضات والاستدلالات العامة، ومع ذلك وجب الاهتمام بالمقاربات التي تجتهد في أن تزيل عن تحليل السياسة الخارجية التزامه المزدوج ببناء معرفة عامة وخاصة. ويتم هذا المسعى عن طريق التركيز على تقليص الهوة بين رؤى النظريات العامة وبين تفاصيل وعدم يقينية تحاليل حالات خاصة في السياسة الخارجية، وهو ما يمكن ملاحظته عند تتبع منهجية البحث لدى الواقعية خاصة في شقها التقليدي الجديد، كما يمكن أن نستشفه في الحقل الفرعي المعروف بالسياسة الخارجية المقارنة، وما أفرزه فيما بعد في شكل نظريات المدى المتوسط.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية البحثية التي تفيد بمايلي:

- كيف يمكن تطوير إطار نظري مكتمل بإمكانه أن يقدم المساعدة الكافية في بناء نموذج تفسيري يحقق التوازن بين التحليلات العامة ومقتضيات الحالات الخاصة عند دراسة السياسة الخارجية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نميل إلى اختبار الفرضيات الثلاث الآتية:

- تجنب كل المشاكل والمآزق المحتملة الناجمة عن استخدام الواقعية في تحليل السياسة الخارجية يقتضي التعمق في الشروط السياقية ومعرفة كيفية ارتباط النظريات الواقعية فعليا بالسياق محل التفسير.

- تفتقر بحوث السياسة الخارجية المقارنة إلى إطار معرفي متكامل يمكن من تعميم النتائج، مما دفع حتميا نحو بروز نظريات المدى المتوسط.

- تساعد نظريات المدى المتوسط في تحليل السياسة الخارجية على تقديم تفسير متعدد المستويات والأسباب، وكذا الاستعانة بالآليات البحثية التي توفرها الحقول المعرفية الأخرى.

وعلى الصعيد المنهجي تحاول هذه الورقة البحثية في البداية تسليط الضوء على مجهودات الواقعية كنظرية في العلاقات الدولية الهادفة إلى تطوير نموذج نظري يراعي كل المتغيرات التفسيرية عند فهم السلوك السياسي الخارجي للدول، وهو الطرح الذي تقوده مؤخرا المدرسة الواقعية التقليدية الجديدة. وفي المرحلة الثانية ننتقل إلى بحوث السياسة الخارجية المقارنة التي ساهمت فعليا في تأسيس حقل تحليل السياسة الخارجية، بحيث قدمت تشكيلة متنوعة من النظريات التي سعت إلى توفير نظرية كبرى أو عامة، لكن فشلت

في تحقيق مسعاها واتجهت عوضا عن ذلك إلى التركيز على التحليل الجزئي الذي أنتج نظريات المدى المتوسط. هذه الأخيرة ستمثل المحطة الثالثة من البحث، والتي ستتضمن مسحا عاما لأهم النظريات المعروفة في حقل تحليل السياسة الخارجية.

1. الواقعية: طموح بناء نظرية عامة وتعقيدات تحليل السياسة الخارجية

تستخدم الواقعية باستمرار في تحليل السياسة الخارجية، لكن درجة انطباق مخرجاتها التحليلية العامة تصطدم بخصوصية الحالات في السياسة الخارجية، لذلك حاولت الواقعية التقليدية الجديدة كمدرسة فرعية حل هذه المعضلة بواسطة الانتباه إلى أهمية التحليل الجزئي مع الالتزام بالصرامة النظرية الواقعية.

أ. التعرف على المقاربة الواقعية لدراسة السياسة الخارجية

واجه الواقعيون في غالب الأحيان مأزقا كبيرا نشأ من الإخفاق في تحقيق التوازن بين التباين الحقيقي لحالات معينة في السياسة الخارجية وبين التمسك الشديد بافتراضات والنتائج العامة للنظرية. وتَعد الواقعية حسب ويليام ولفورث W.C. Wohlforth بأن تطور تحليل السياسة الخارجية بعيدا عن رغبته الثنائية في إنتاج معرفة عامة وخاصة، من أجل ذلك تم تحديد مقاربة لدراسة النظرية الواقعية تركز على تجسير الفجوة بين الطروحات النظرية العامة وبين المعطيات والتفاصيل الدقيقة للحالات الخاصة في السياسة الخارجية. وتعكس هذه المقاربة مجهودا يؤازره جيل جديد من الدارسين بغية ربح الفائدة التحليلية للنظرية الواقعية بدون الوقوع فريسة لقدراتها المضللة والبعيدة عن التعميم (Wohlforth 2008, P.P. 31-32) .

والواقعية مدرسة مؤسسة للفكر السياسي الدولي، وتقدم نفسها كجسم من النظريات والحجج المترابطة (Bakan 1999, P.11)، وإذا ثبت أن العالم يعمل وفق هذه القواعد الواقعية، فإن أول انعكاسات ذلك على ميدان السياسات الدولية تتجلى فيما يلي: مهما كانت طبيعة الجماعة (قبائل، مدن، أمم، إمبراطوريات، دول- أمم) فإنها ستعمل على ممارسة تأثير كبير على صعيد الشؤون الإنسانية، وعليه ستكون عملية تحديد المصلحة الجماعية لكل جماعة هي مركز سياساتها، وأن الحاجة إلى تحديد مصلحة الجماعة وفق هذه الطريقة ستنفي أي تصور لعالم تحكمه الأخلاق والآداب.

إن هذا الأسلوب من التفكير في مجال العلاقات الدولية يقود مباشرة إلى تعزيز إمكانية التعرف على المقاربة الواقعية لدراسة السياسة الخارجية التي نوجزها كالآتي: السعي وراء تعظيم مصادر القوة وبناء الجماعات الأقوى في أي وقت كان، والشك في النوايا المعلنة التي لا تتفق مع منطق مصلحة الدولة، والاتجاه نحو التساؤل عن قدرة السياسة الخارجية لأية دولة على تجاوز سياسات القوة، والميل إلى النظر فيما وراء الخطابات البلاغية والتركيز على حقائق القوة التي يتوقع الواقعيون دائما أنها هي المحدد الفعلي للسياسة(Recchia 2007, P.544). لذلك تمثل هذه الإدراكات قائمة تفتيش واقعية لصالح تحليل السياسة الخارجية من خلال ما تتضمنه من أسئلة: أين تكمن القوة؟ ما هي مصالح الجماعة؟ ما هو الدور الذي تلعبه علاقات القوة في التوفيق بين المصالح المتعارضة؟

علما أن الواقعية لم تتمكن نهائيا من بلورة نظرية عالمية World Theory، لأن الباحثين يستخدمون مصطلح نظرية للإشارة إلى ثلاثة أشياء مميزة: الواقعية ذاتها(مدرسة فكرية واسعة ومعقدة)، ومدارس فرعية

تنتمي للواقعية مثل الواقعية الجديدة أو الدفاعية أو الهجومية أو التقليدية الجديدة، وبعض النظريات الواقعية الخاصة كتوازن القوة، ومعضلة الأمن، أو توازن الدفاع-الهجوم. وللتوضيح فإن الباحث في السياسة الخارجية قد يلمس مباشرة القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية في عمومها، ولكنه سيجدها مفيدة أكثر إذا نجح في تطبيق إحدى هذه النظريات على أحد مواقف السياسة الخارجية، فلكل حالة نظرية خاصة، وبعبارة أخرى إن كل حالة معينة في السياسة الخارجية تنطبق عليها إحدى النظريات الواقعية الخاصة (Wohlforth 2008, P.P. 32-33).

والعلامة المميزة للواقعيين هي فكرتهم العامة والتي تشكل كذلك المصدر الأساسي لكل النظريات؛ وقد نصت ببساطة على أن السياسة الدولية تميل إلى أن تكون صراعية إلا إذا توفرت بعض السلطات المركزية القادرة على فرض النظام، ونظرا لغياب هذه السلطة يصبح بإمكان أي دولة اللجوء إلى القوة لتحقيق ما تصبو إليه. كما أن الدّول لا تثق في بعضها البعض، وليس هناك ضمانات حقيقية حول نية الأطراف الأخرى في تطوير أو عدم تطوير برامجها التسلحية، وعليه تنزع الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة الظروف الطارئة. إذا في ظل غياب سلطة فوق قومية تسهر على فرض النظام في العالم، فإن الدول ستتملص من اتفاقاتها وتصبح احتمالات نشوب الحرب جدّ واردة. والحجة النظرية الواقعية التقليدية التي تشرح هذا الوضع تتمثل أساسا في أن فوضوية النظام الدّولي هي المسؤولة عن طرح المعضلة الأمنية بين الدول وتعزيز احتمالات الصراع، وهي المفتاح لفهم الأسباب الكامنة وراء اندلاع الحروب.(Mowle 2003, P. 566)

ورغم المجهودات التنظيرية الواقعية بقيت مثلا الواقعية الجديدة وما تفرع عنها غير واضحة بقدر كاف في إبراز قدراتها التفسيرية لأي مشكلة تواجهها السياسة الخارجية، ونظرا لتركيز الواقعيين على بناء نظرية عالمية موحدة، فإنهم سلكوا سبيلا يختلف تماما عن منهج التحليل في السياسة الخارجية، حتى أن "والتز" أكد في عام 1996 على أن مجال السياسات الدولية يختلف عن السياسات الخارجية (Mouritzen, Waltz 1997, P.73). وفيما يلي تحاول الواقعية التقليدية الجديدة تدارك القصور التفسيري السابق عن طريق بناء نظرية أكثر توازنا.

ب. الواقعية التقليدية الجديدة: محاولة تصحيح الاختلال بين العام والخاص

يسعى أنصارها إلى تصحيح اختلال التوازن بين العام والخاص، وهي تأخذ من الواقعية الجديدة وما انحدر عنها فكرة أساسية مفادها تميز النظام الدولي عن الخصائص الداخلية للدول (Rose 1998, P. 144)؛ وبحذر شديد حددت أهمية الظروف الدولية المحددة لمظهر الدول. من ناحية أخرى، انصرف هؤلاء الباحثون إلى تحليل المظاهر الخاصة لأي حالة معينة بقصد إنتاج تفاسير أكثر كمالا في السياسة الخارجية، وقد سعت هذه النظرية إلى استرداد كل تفاصيل الأرضية الفكرية للواقعية التقليدية التي طبعت الدراسات في ميدان السياسة الخارجية، كما استفادت أيضا من الصرامة النظرية التي ميزت الواقعية الجديدة (Griffiths 2007, P.P. 16-17).

إضافة إلى ما سبق، لم يكن هدف الباحثين هو بناء نظرية عالمية واحدة في مجال السياسات الدولية، وإنما تنحصر المسألة عندهم في تحديد المدرسة الأكثر استخداما في تحليل قضايا السياسة الخارجية تبعا لظروف الزمان والمكان، لذا فإن اختيار المدرسة المناسبة يعد قضية سياقية، مثلا: في أجزاء من أوربا على

امتداد القرن 18 إلى غاية القرن 20، قدمت الواقعية الهجومية وصفا موجزا وفعالا للحوافز والقيود التي واجهتها الدول، وفي فترات أخرى ولمجموعة أخرى من الدول كانت الواقعية الدفاعية أكثر دقة وصحة في تفسير الوضع الدولي. وذهب العديد من المحللين إلى أن هاتين المدرستين (الدفاعية والهجومية) لا تقدمان تفسيرا كافيا ومقنعا حول قضايا مثل مستقبل الاتحاد الأوربي وعودة التنافس الأمني إلى أوربا.

إن درجة دقة الوصف النظري الذي ينطبق حقيقة على النظام الدولي هي مسألة تحتاج إلى تمحيص يقوم أساسا على قراءة الباحث للسياق، لهذا تبقى الواقعية التقليدية الجديدة مدرسة لا أدرية Agnostic بشأن الطرح النظري الذي يمكن تطبيقه. ووفقا لذلك، يبدو أن النظريات الواقعية تمتلك أدوات فعالة لتحليل السياسة الخارجية، لكن تطبيقها ليس بالأمر الهين، والحل حسب "ولفورث" يتجلى في إدراك الطبيعة الاحتمالية Contingent nature لكل هذه النظريات، أو التعرف على شروط المجال الذي تنطبق عليه كل نظرية. أما السؤال عن أية نظرية ستطبق على حالة ما، فالإجابة لا محالة ستكون صعبة، وغالبا ما تتطلب هذه المسألة نوعا من محللي السياسة الخارجية الذي يمتلكون معرفة محلية عميقة، وكما تبين سابقا تعتبر الواقعية التقليدية الجديدة هي الإطار الأفضل للجمع بين العام والخاص (Wohlforth 2008, P.P. 33-36).

ومن أجل معرفة القدرة التحليلية المحتملة للواقعية، يمكننا أن نسرد مثالا ناضل فيه المحللون من أجل تحقيق توازن مثالي بين طموح الواقعية في بلورة نظرية عامة والصعوبة الكبيرة لتطبيق هذه النظرية على مستوى الممارسة في السياسة الخارجية، وبرغم التداخل الواضح بين المبادئ الواقعية وديناميكيات السياسة الخارجية، فإن النظريات الواقعية لا تضمن بالأساس الحصول على تحليل يتسم بالوضوح والدقة (Wohlforth 2008, P. 41). فقد أكد والتز Waltz في سنة 1988 أن الحرب الباردة متجذرة بشكل متين في بنية السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها ستبقى مادامت هذه البنية مستمرة. ولا أحد ممن قرأ هذه الدراسة توقع أن بنية الحرب الباردة ستنهار في السنوات القليلة القادمة، مما يدل على تباين جلي بين رأي "والتز" وبين تحليلات الواقعيين الروس. ويكمن الاختلاف الرئيسي بين الطرحين في أن التحليل الروسي انغمس عميقا في تحليل السياسة الخارجية السوفياتية، وأدرك بأن بنية الثنائية القطبية هي نتاج قدرة القوتين العظمتين على مساندتها وإطالة بقائها، وبالتالي وضعت حقيقة الانحطاط السوفياتي علامة استفهام على استقرار نظام الحرب الباردة. أما بالنسبة لـ "والتز" وانطلاقا من حساباته، فقد فهم أن التساؤل المطروح يدور حول الكيفية التي ستمكن الاتحاد السوفياتي من الحفاظ طويلا على مكانته في إطار الحرب الباردة (Wohlforth 2008, P.42. Jakson, Nexon 2009, P.923)، لكن هذه الجملة الأخيرة تبرز مأزق تطبيق النظرية على حالة ما دون استخدام تفاصيل هذه الحالة لاستنطاق النظرية، وهو يمثل خطر تطبيق نظرية دون مراعاة شروط مجالها.

2. أزمات السياسة الخارجية المقارنة والحاجة إلى نظريات المدى المتوسط

حاولت بحوث السياسة الخارجية المقارنة في البداية صياغة نظرية كبرى صالحة للتعميم، إلا أنها اصطدمت بعراقيل منهجية وتفسيرية كثيرة، دفعتها إلى التنازل عن هدفها الرئيسي المتمثل في بناء نموذج معرفي سائد لصالح الاعتماد على النظريات الجزئية (نظريات المدى المتوسط).

أ. **نظرية جيمس روزنو وجيل السياسة الخارجية المقارنة**

يستنتج جيمس روزنو J. Rosenau من خلال مجهوداته البحثية خاصة الدراسة المعروفة بما قبل النظريات ونظريات السياسة الخارجية التي نشرت في عام 1966، بأن تحليل السياسة الخارجية يفتقر إلى أنظمة معرفية شاملة تمكن من اختبار التعميمات، وهو بذلك يخلو من نظرية عامة. وبالنسبة إليه إن الحاجة إلى نظرية عامة قابلة للاختبار تعتبر أساسية، لكن النظرية العامة التي يدافع عنها روزنو" ويؤيدها ليست نظرية عامة للعلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، وإنما سعى في أعماله إلى أن تكون بحوث تحليل السياسة الخارجية تحاكي أعمال غريغور مندل G. Mendel أب الوراثة الحديثة الذي استطاع أن يميز الطراز العرقي أو البنية الوراثية Genotype من الصفة الظاهرة Phenotype في النباتات بواسطة ملاحظة ومقارنة دقيقتين. وقادت هذه المحاكاة روزنو إلى طرح أسئلة مثل: هل هناك بنيات وراثية في الدول القومية؟ وبعبارة أخرى، هل هناك تركيب وراثي مشترك بين الدول القومية؟ وهل نستطيع أن نعزز القدرة التفسيرية التنبؤية في نماذجنا الخاصة بتفاعل السياسة الخارجية؟

إذا شجع هذا الباحث على تطوير نظرية المدى (الصف) المتوسط Middle-range Theory، وهي نظرية تتوسط بين المبادئ الكبرى وتعقيدات الواقع، وفي الوقت الذي كان يكتب فيه روزنو عن هذه الفكرة، وجد وسيلة وطريقا لمهاجمة وانتقاد فكرة النظرية العامة عن طريق تجميع إثباتات ودراسات إحصائية، كما أكد على ضرورة إدماج المعلومات في مستويات عديدة للتحليل ابتداء من القادة إلى غاية النظام الدولي بهدف فهم السياسة الخارجية، وإن أفضل تفسير يجب أن يعتمد على عدة مستويات وأسباب، وبإدخال المعلومات من مختلف الأنظمة المعرفية للعلوم الاجتماعية(Hudson 2008, P. 14).

إن الذين رفعوا تحدي "جيمس روزنو" لبناء نظرية عبر قومية ومتعددة المستويات في السياسة الخارجية، وأخضعوا هذه النظرية إلى مجموعة صارمة من الاختبارات الإمبريقية؛ هم الذين أوجدوا حقلا فرعيا معروفا باسم السياسة الخارجية المقارنة (CFP). وفي هذا الحقل نرى مباشرة موروث السلوكية العلمية في تحليل السياسة الخارجية، وتركزت الجهود على السلوك السياسي الخارجي الأمريكي بحثا عن تفسير تتبناه الدراسات السياسية السلوكية الأمريكية، كما اقترح هذا الحقل دراسة موقف السياسة الخارجية، بمعنى يجب النظر دائما إلى السياسة الخارجية من خلال "من يصنع، لماذا، لمن، كيف؟"، وعليه وجبت المقارنة بين المواقف (الأحداث) اعتمادا على الأبعاد السلوكية، مثلا المظهر الذي ينبغي أن نبرزه سواء كان إيجابيا أم سلبيا، أو ما هي الأدوات التي تفضلها الدولة في محاولاتها لممارسة التأثير (دبلوماسية، عسكرية، اقتصادية...) أو ما هو مقدار الموارد المتوفرة، علاوة على ذلك يتباين السلوك من الحرب إلى المعاهدة أو القيام بزيارة دولة ما. لذا من المفروض أن نقارن كل هذه العوامل ويتم تجميعها في إطار نظري هادف وذي معنى(Hudson 2008, P.P. 14-15) .

إن هذه العملية الخاصة بتحديد المفاهيم المتعلقة بالمتغير التابع تعتبر ضرورية لمشروع بناء نظرية في السياسة الخارجية المقارنة؛ وقصد الوصول إلى تعميمات علينا القيام باختبارات إمبريقية عبر قومية وعبر الزمن، وهكذا مع التقدم المفاهيمي لمصطلح الموقف أو الحادثة Event أصبح من غير المستحيل جمع البيانات حول العديد من العوامل الممكنة والمفسرة، وتحديد النماذج التي ترتبط عن طريقها المتغيرات المستقلة بالسلوك السياسي الخارجي. وفي الحقيقة عند التعمق في أعمال بعض الباحثين في السياسة الخارجية المقارنة؛ يبدو أن هدفهم يتمثل في بناء نظرية كبرى موحدة تصلح لتفسير السلوك الخارجي لجميع الدول وفي كل الأوقات، ومع ذلك بقي هذا الهدف محدودا في طموحاته بسبب صعوبة وتعقيدات المهمة. وعلى نفس النمط تجنب العلماء القفز قبل الأوان إلى التنظير حول الاقتراحات العامة أو العالمية أو بناء نظرية كبرى، وبدلا من ذلك فضلوا العمل على نظرية المدى المتوسط المستند على وعي صارم بالحالات الطارئة وتأثيرات السياق ضمن أوضاع وطنية مختلفة، وعليه شرعوا في الحصول على فهم عميق لأحوال بلد ما قبل الانخراط الموسع في التحليل المقارن (Gunther 1989, P. 24)، وتركزت الجهود على جمع البيانات وابتكار أساليب منهجية تتطابق مع واقع العلاقات الدولية.

ب. الانعكاس الذاتي خلال نهاية السبعينيات والثمانينيات

عند العودة إلى ميدان السياسات المقارنة. ومما لا خلاف فيه، يتأكد أن نظريات ومناهج السياسة المقارنة لم تتطور كثيرا بالشكل الذي عرفه علم النفس. وفي السبعينيات والثمانينيات فشلت المحاولة لتوحيد التحاليل العملية والإحصائية للمتغيرات مع نظرية غير متطورة للسياسة المقارنة، في حين نجحت المجهودات في نسج أعمال السياسات المقارنة المتوفرة مع أوضاع دولة ما، بهدف تفسير العوامل التي رسمت السياسة الخارجية لهذه الدولة، ومثلا استعارت التقنيات من السياسات الأمريكية (كالدراسات المسحية للرأي العام) لدراسة أثر المتطلبات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة على قضايا السياسة الخارجية. غير أن الشيء الذي بقي مفقودا هو الأدوات المفاهيمية والمنهجية اللازمة لإزالة الحاجز المصطنع بين السياسات المقارنة والعلاقات الدولية، مما أعاق فعليا تطوير الجانب النظري(Caporaso 1987, P.P. 36-40) .

وكشفت هذه المجموعة من الانتقادات عددا من التناقضات في مقاربة السياسة الخارجية المقارنة، والتي احتاجت ضروريا إلى الخروج من تضارباتها قبل التفكير في أي تطوير لهذا الحقل، وقد تمثلت العقبات فيما يلي:

- أصبحت شدة التوتر لا تحتمل بين رغبة بعض الباحثين في تأسيس علم محكم يناسب نظرية كبرى وموحدة، وبين أصحاب الادعاء القائل بأن اختيار المستوى الجزئي هو ضرورة حقيقية لأي أحد يرغب في تفسير أو التنبؤ بالسلوك السياسي الخارجي.

- النتيجة الطبيعية لإجراء عدد كبير من الاختبارات هي الحاجة إلى المزيد من التدقيق في المعطيات والبيانات، غير أن هذه المتغيرات المستقلة في السياسة الخارجية المقارنة تتضمن متغيرات لا يمكن دراستها بالأسلوب الكمي مثل الإدراك، والذاكرة، والعاطفة، والثقافة، والتاريخ... علما أنها محددات تتفاعل بطريقة ديناميكية، وتنشئ اتجاها للفعل ورد الفعل الإنساني الذي يتعذر تحديده على نحو كاف بواسطة حسابات دقيقة.

– تحصلت بحوث السياسة الخارجية المقارنة على مبالغ مالية كبيرة من الحكومة الأمريكية لخلق المجموعات التي تدرس بيانات الأحداث، وقد نجح الباحثون في تبرير أن هذا الاستثمار سيمنح المعلومات التي يحتاجها صناع القرار، خاصة وأن هذه البيانات ستستخدم في وضع أنظمة إنذار مبكر ستخطر القادة عن الأزمات التي تحدث في العالم، وشرعت تلك الأعمال في الاستعانة بالكمبيوتر لمعالجة المعلومات والقرارات. لكن لسوء الحظ لم تعش لتحقق وعودها، لأن الوقائع يجب أن تؤخذ من مصادر أخرى ولا يوجد شيء بدون نظرية تشرحه وتتنبأ بكيفية حدوثه، وبسبب ذلك أنتجت التناقضات المنهجية السابقة تحديات جمة أمام القدرة على التعميم(Hudson 2008, P.P. 24-25).

نتيجة لما سبق، وجدت السياسة الخارجية المقارنة نفسها من جديد منجرة إلى اتجاهين متعارضين: هل الهدف من البحث هو تعزيز قدرة التنبؤ بسلوك دولة ما في وقت ما وفي ظرف ما؟ أم أن الهدف هو بناء نظرية كبرى موحدة؟ ورغم المحاولات لجمع الاتجاهين في مجال بحثي واحد إلا أن النتيجة كانت غير مرضية. ولهذه الأسباب اتضح أن التغيير أصبح ضروريا ولا بد من تجاوز عقبة الرغبة في النظرية الكبرى، وتجاوز كذلك الصرامة المنهجية المفروضة من قبل الاختبارات الإمبريقية الكلية، وفي سنة 1980 تكلم كيغلي Kegley عن الحاجة إلى التنازل عن طموح النظرية الكبرى لصالح نظرية المدى المتوسط، ويجب أن نشير هنا إلى أن الفكرة تعود في أصولها إلى جيمس روزنو(Hudson 2008, P.P. 25-26) .

3. نظريات المدى المتوسط

تسعى هذه النظريات إلى تفسير ظواهر السياسة الخارجية عن طريق اعتماد كل واحدة منها على متغيرات معينة، فهي نظريات جزئية وأهميتها التحليلية مرهونة بالسياق محل التفسير.

أ. نظرية الاختيار العقلاني

يستبطن مفهوم العقلانية عدة معان، ففي إطار نظرية الاختيار العقلاني، لا ينبغي أن تفهم العقلانية على أنها البحث عن الشيء الخير أو العادل أو الصحيح. وليس بالضرورة أن يصنف قرار السياسة الخارجية عقلانيا عندما يكون نتاجا لعملية شاملة تشترك فيها الفواعل في هدف مشترك ومناقشة بكل إخلاص من أجل تحقيق توافق في الآراء، كما أنه ليس القرار الذي يسمح فعلا للفاعل بتحقيق أهدافه أو المساهمة في الصالح العام. وبدلا من ذلك تؤكد نظرية الاختيار العقلاني أن سلوكيات الفاعلين أيا كانوا يتحركون بدافع تعظيم المنفعة الذاتية، وللوهلة الأولى قد يبدو مفهوم العقلانية هذا متواضعا، ولكنه مع ذلك تعريف يثير مسائل منهجية ونظرية وسياسية أساسية(Morin 2013, P. 71).

وتبين أن الفكرة القائلة بأن سلوكيات الفاعلين تسترشد بتعظيم الفائدة مستمدة من الاقتصاد الجزئي، فهو يفترض ببساطة أن المستهلك سيشتري السلعة التي تمثل في رأيه أفضل نسبة بين التكاليف والمنافع، بالنظر إلى المعلومات المتاحة له. وبعد نقل الفكرة إلى حقل تحليل السياسة الخارجية، يمكن لهذا الشكل من العقلانية أن يساعد على تفسير السلوكيات الدولية (المفاوضات الدولية مثلا)، حيث تعتبر نظرية الاختيار العقلاني أن الفواعل تؤسس سلوكها على التحليلات المقارنة للتكاليف والفوائد المرتبطة بالخيارات المختلفة وباستخدام معاييرها الخاصة. ومن هذا المنظور، يمكن أن ينقسم مفهوم العقلانية إلى ثلاثة افتراضات متميزة: أولا، الفاعلون واعون بمسألة اتخاذ الخيارات، فهم ليسوا سجناء للروتين الذي يقودهم إلى اعتماد

نفس الطريقة. ثانيا، تصنف الفواعل بشكل منهجي مختلف إمكانات التصرف، بما في ذلك إمكانية عدم القيام بأي شيء حسب ترتيب الأفضلية. ثالثا، تتصرف الفواعل وفقا للخيار الذي يزيد من منفعتها، مع مراعاة المخاطر المرتبطة بها والمعلومات التي لديها، وهم في ذلك لا يُخضعون تفضيلاتهم إلى نظام المطابقة مع الأخلاق أو التقاليد.

وعلاوة على ذلك، إن نظرية الاختيار العقلاني تضيف إلى العقلانية مسلمة المتفعة الذاتية، وفي ميدان السياسة الخارجية، يمكن تعريف المنفعة من حيث البحث عن الأمن أو السلطة أو الدعم الانتخابي أو ثروة الدولة(Morin 2013, P.P 72-73).

ب. ديناميات الجماعة الصغيرة

تركز اهتمام بعض الأعمال النظرية على نتائج صناعة قرارات السياسة الخارجية في الجماعات الصغرى، ومن المعلوم أن علماء النفس الاجتماعي كان لهم السبق في تقديم عدة دراسات عن عملية صناعة القرار، لكن دون ربطها بمجال صناعة القرار في السياسة الخارجية نظرا لتعقد المسألة، ولعل أهم عمل أنجز في هذا السياق كان من طرف إريفين جانيس Irving Janis في سنة 1972، مستعينا في ذلك بعدة دراسات مستقاة بشكل خاص من السياسة الخارجية، وتوصل إلى أن الدافع إلى الحفاظ على اتفاق مشترك داخل المجموعة وتحقيق الإجماع بين أطرافها يمكنه أن يؤدي إلى الإضرار بنوعية صناعة القرار (Garrison 2033, P. 78). وقد لاقى هذا الباحث اهتماما بالغا في بحوث كثيرة قامت بتوسيع مجال هذا البحث، مستخدمة مجموعة من تحاليل البيانات التجريبية باعتبارها حالات قابلة للدراسة. وأضحى فكر الجماعة Groupthink أحد النتائج الممكنة في أعمال "هيرمان" C. F. Hermann سنة 1978، فاستطاع أن يصنف المجموعات استنادا إلى عدة أبعاد (الحجم، دور القائد، القواعد المتحكمة في القرار، استقلالية أعضاء المجموعة)، وأكد على إمكانية الوصول إلى تنبؤات عامة بالخيار المفضل في مداولات أي نوع من أنواع الجماعات.

وبعد ذلك شهد حقل السياسة الخارجية موجة ثانية من الدراسات الهادفة إلى زيادة فهم دور الجماعات الصغيرة في عملية صناعة القرار(Hudson 2008, P.P. 17-18) ، فعالجت بدورها قضية بحثية جديدة تتمحور حول سؤال أساسي هو: كيف تتمكن جماعة ما من فهم وتشكيل وضعية معينة في السياسة الخارجية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قدمت العديد من البحوث والدراسات، لكن سنسلط الضوء على العمل الذي أنجزه كونغ Khong سنة 1992 وبويتون Boyton سنة 1991.

رغب بويتون في فهم كيفية بلوغ العوامل البشرية إلى اتفاق في أي مجموعة من المجموعات حول وضعية ما في السياسة الخارجية، وفي سنة 1991 استخدم المحضر الرسمي للجنة الاستماع في الكونغرس الأمريكي، من أجل استقصاء كيف يمكن لأعضاء اللجنة أن يعطوا معنى ما لأي سياسات وأحداث حالية، ومن خلال النظر في طبيعة الأسئلة والأجوبة المسجلة في المحضر؛ تمكن بويتون من توضيح الكيفية التي يتبلور بها مفهوم معين لدى كل عضو من أعضاء اللجنة، وكيف يحاول أن يتقاسم هذا المفهوم مع بقية الأعضاء. ومنه طرح هذا الباحث مفهوم "التفسير الثلاثي" Interpretive Triple كوسيلة لفهم الكيفية التي تمكن الاتصالات بين الوقائع من تعزيز إمكانية التحقق من التفسيرات المعقولة ضمن السياق الاجتماعي الذي تخلقه جلسة الاستماع.

أما كونغ فقد نشر في عام 1992 كتابه " تماثلات في الحرب" Analogies at war، حيث تبنى نفس الطرح لكن من زاوية نظر مختلفة، فاستخدم التماثلات أو التناظرات للدلالة على المشاكل التي يتصورها صناع القرار. وبواسطة هذا العمل المميز وضح كونغ كيف أن استخدام التماثلات الصراعية من أجل وضع تصور لمشكلة فيتنام قد أدى إلى صعوبات مفاهيمية في وعي وفكر الجماعة حول الخيارات السياسية. كما منح التماثل الجزئي في الحالة الكورية حكما مسبقا ومسيطرا عند تصور مشكلة فيتنام، ولكن بدون انتباه كاف دفع هذا الحكم المسبق إلى حدوث تعارض بين ظروف الوضعيتين (Hudson 2008, P. 18. Stern, Verbeek 1998, P. 206).

ج. السياسات البيروقراطية

يمكننا أن نتتبع أسس هذه المقاربة بالرجوع إلى كتاب ويبر Weber الموسوم بـ "نظرية التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية" للعام 1920، واللافت أن المرحلة الأولى من البحث بينت أن عقلانية قرارات السياسة الخارجية مرهونة بمحاولة العمل المشترك والواسع الذي يشمل مجموعات حكومية تنظيمية، حيث تضع المنظمات والبيروقراطيات مصالحها الحيوية وضمان بقاءها في قمة الأولويات، وتتحدد هذه المصالح والرغبة في البقاء بالتأثير النسبي الذي تفرضه بقية المنظمات، وبميزانية المنظمة، وبأخلاق أعضائها. زيادة على ذلك تحاول المنظمة حماية قوتها وتسعى إلى تعظيمها، ويطور أيضا عدد كبير من المنظمات مجموعة من الإجراءات العملية القياسية Standard operating procedures تسمح لها بأن تستجيب بشكل مرن وحيوي بالرغم من صعوبة المسألة. هذه الإجراءات يمكنها أن تكون سبب خراب أغلب الحلول المبتكرة لصناع القرار الذين يعملون في مستويات أعلى من المنظمة في حد ذاتها(Hudson 2008, P. 18).

غير أن أكثر الأعمال صيتا هو العمل الذي قام به غراهام أليسون G. Allison 1971 وعمل هالبرين Halperin 1974. وفي مؤلفه الشهير "جوهر القرار" Essence of Decision قدم أليسون ثلاثة نماذج تفسيرية لأزمة الصواريخ الكوبية 1962، وبواسطة استقصاء سلوك الجانبين الأمريكي والسوفياتي في هذه الحالة؛ وضح أليسون أن الاعتماد فقد على نموذج الفاعل العقلاني غير كاف لتفسير الأزمات، ولهذا أضاف نموذجين آخرين للتفسير هما نموذج العملية التنظيمية ونموذج السياسات البيروقراطية بغية الوصول إلى تفسير أكثر واقعية، فاستخدم إذا ثلاثة مستويات للتحليل لدمج التفاسير في مستويات مختلفة بدلا من عزلها (شلبي 2002، ص.ص. 164-165). أما كتاب هالبرين المعنون "بالسياسات البيروقراطية والسياسة الخارجية"، فقد توصل فيه وبشكل مفصل إلى مجموعة من التعميمات الخاصة بالسلوك البيروقراطي، مصحوبا بأمثلة لا تنسى عن كيفية رسم السياسة الدفاعية الأمريكية في عهد كل من إيزنهاور وكينيدي وجونسون(Halprein 2006, P.P. 9-84). وللإشارة فإن بحوث السياسات البيروقراطية كسبت قوة دفع من حرب فيتنام في هذه الفترة، لأن هذه الحرب بدت للشعب بمثابة سياسة أمنية مندفعة بجنون، وأن تورط الولايات المتحدة في هذه الحرب لم يكن موقفا عقلانيا، ويرجع هذا الشعور ولو جزئيا إلى الحاجات والمقتضيات البيروقراطية(Hudson 2008, P. 18)، أي أن الإخفاق الأمريكي حدث عبر أخطاء العملية البيروقراطية التي عكست التفضيلات السياسية لصناع القرار والوكالات المؤثرة في عملية صنع القرار.

د. الخصائص الفردية

تدمج أغلب مستويات التفسير في تحليل السياسة الخارجية تحليل السمات الفردية لصناع القرار خاصة عند التعرض لمسألة الإدراك، والمعلومات. وبإمكان علم النفس السياسي أن يساعدنا في فهم سلوك متخذ القرار في ظل بعض الظروف (قلق شديد، شك شديد، أزمة مفاجئة)، وتغدو عندئذ الخصائص الشخصية للفرد عاملا حاسما في فهم الخيار السياسي الخارجي(Dyson, Preston 2006, P. 265) ، ويعتبر العمل الذي قام به هارولد لاسويل في سنة 1930 ثم 1948 حول القيادات السياسية بالغ التأثير ومرجعا أساسيا للكثير من الدراسات الرائدة في مجال علم النفس السياسي، كما أن الدراسة التي قام بها جوزيف دي ريفيرا J. D. Rivera حول البعد النفسي للسياسة الخارجية في سنة 1968 من بين الأعمال المميزة والمحاولات المبكرة التي طبقت النظرية النفسية والنفسية الاجتماعية في دراسة حالات في السياسة الخارجية. ومن بين المجهودات السياقية يمكننا أن نعود كذلك إلى دراسة تتعلق بتأثيرات شخصية القائد والتي تندرج في مفهوم المنهج الإجرائي Operational Code (Laucella 2004, P.P. 231-239)، وقد ظهرت هذه الفكرة بعد الارتباك الذي أصاب صناع السياسة في واشنطن بسبب سلوك المساومة السوفياتي الذي كان يعرقل المفاوضات ويعرض مواقع الغرب للخطر، ولمحاولة فهم هذا اللغز بعد الحرب العالمية الثانية فورا طلبت شركة Rand من ليتس Leites تحليل السلوك السوفياتي، وكنتيجة لهذا البحث ظهر مفهوم المنهج الإجرائي الذي استعمل لأول مرة من طرف روبرت مرتون R. Merton في سنة 1940، لكن ليتس جعله أكثر بروزا من خلال دراسته عن البلشفية، حيث قدم لصناع القرار في أمريكا أثناء الأيام الأولى للحرب الباردة وصفا للتفكير الاستراتيجي السياسي الخاص بخصومهم السوفيات، وفي نفس الوقت زوّد الأكاديميين ببناء لتحليل أنظمة العقائد عند القادة في السنوات الخمس والعشرين التي تلت تاريخ إطلاق عمل"ليتس".

ومر بناء المنهج الإجرائي بتحولات نظرية هامة، لكن الهدف ظل دائما هو كشف أنماط تفكير القادة التي لها تأثير مميز على سلوكهم السياسي، ونظرا للإحباط الذي أصاب العديد من الباحثين الناجم عن نظرة "ليتس" المعقدة، إضافة إلى حدود القدرة على تعميم نتائج هذه النظرة، لذلك قام "ألكسندر جورج" بإعادة صياغة وتطوير مفهوم المنهج الإجرائي في سنة 1969 عن طريق التركيز على دور الإدراك، لأن هذا العامل حسب جورج أكثر قدرة على تحقيق وزيادة المقدرة على المقارنة بين مختلف الدراسات (Young, Schafer 1998, P. 69). وللإضافة فإن تأثير هذا الباحث في حقل تحليل السياسة الخارجية لا يجب أن نحصره فقط في عمله حول التحليلات الإجرائية، فقد قدم عدة مقترحات عملية في العديد من القضايا المنهجية في فترة السبعينيات وإلى غاية التسعينيات من القرن العشرين.

أما مارغريت هيرمان فقد حاولت فوق ذلك وضع علم النماذج الشخصية للقادة من أجل دراسة السلوكيات في السياسة الخارجية، وقامت بعد ذلك بتطبيقه في مشروع السياسة الخارجية المقارنة. وهكذا أصبح جوهر بحوثها هو دراسة الخصائص الشخصية للقادة، حيث استخدمت وعدلت الإطار النظري للمنهج الإجرائي، واستطاعت أن تقارن وتكشف الفروق في المعتقدات والدوافع والأنماط القرارية ومميزات كل شخصية، علاوة على ذلك زادت الباحثة من تسليط الضوء على دراسة سلوك القائد تحت طائلة ظروف

مختلفة. وفي المرحلة الثانية من البحث شرع الدارسون في مقارنة وكشف الفروقات في النتائج، وتمت ترجمتها في مخططات تقييمية لشخصيات مختلفة (Schafer 2003, P. 174. Dyson 2006, P.P. 286-9-306) .

وأصبحت كذلك دراسة دور الإدراكات والصور تحظى بأهمية كبيرة في جدول أعمال البحوث، ويعد العمل الذي قام به الثنائي روبرت جرفيس R. Jervis وريتشارد كتام R. Cottam مثالا حقيقيا يصب في هذا السياق. فقد قدم جرفيس في سنة 1976 دراسة بعنوان "الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية"، في حين قدم كتام في سنة 1977 دراسة أخرى بعنوان "نظرية عامة ودراسة حالة". والملاحظ أن الباحثان شرحا الانعكاسات الخطيرة لسوء الإدراك في السياسة الخارجية عن طريق فحص جذوره، حيث تضعف استراتيجيات الردع بشكل كارثي في حالة سوء إدراك لنوايا ودوافع الأطراف الأخرى(Young, Schafer 1998, P.P 89-74)

هـ. نظرية الدور

يعكس الدور ادعاءات الدولة في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن تحديد الدور يمكن أيضا من قياس مدى التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية عند مطابقة تصورات الدور الوطني مع السلوك السياسي. وتقليديا شدد محللوا العلاقات الدولية على العمليات والإدارة، وعليه ينطوي تحديد الدور وفق هذه الطريقة على إمكانية انتقال التحليل باتجاه تفسير الاتجاه العام لخيارات السياسة الخارجية، أي أن الإفصاح عن الدور قد يكشف عن الأولويات في السياسة الخارجية، ونمط الرؤية إلى العالم، وكيفية بناء التوقعات، ويؤثر على تعريف المخاطر المحيطة بالدولة(Magid 1980, P. 311).

وشجعت القدرة التفسيرية لهذا المفهوم عددا من الباحثين على استكشاف مدى ارتباطه بتحليل السياسة الخارجية، حيث أكد دفيدسون Davidson على أن مفهوم الدور لدى رجال الكونغرس الأمريكي له تأثير قوي على أداء الواجبات في الكونغرس(Davidson 1969, P.20)، أما روزنو وستسن Stassen فقد ناقشا أهمية الدور في مقابل المتغيرات المزاجية عن طريق دراسة لسلوك أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي (Rosenau 1968, P. 125. Stassen 1972, P.P. 96-119).

ويعتبر كال هولستي K. Holsti سباقا في تصنيف تصورات ومفاهيم الدور الوطني، واقترح إدراجها في منهجية دراسة السلوك السياسي الخارجي، وعند تطبيق نظرية الدور على العلاقات بين الدول، فإنها تركز على أولئك الذين يمارسون أكبر سلطة في صنع السياسة الخارجية، وإذا تم إدراك النظام الدولي كبنية اجتماعية، فإن كل دولة ستتخذ عدة مواقف اجتماعية أو أدوار وطنية في علاقتها مع الدول الأخرى، وفي هذا الإطار يمكن أن توصف تصورات الدور الوطني بمثابة إدراكات صناع السياسة الخارجية لمواقف وأوضاع دولهم في النظام الدولي، وهي تشمل التصورات العامة للقرارات المتعلقة بالدور، والقواعد، والالتزامات، والوظائف الطويلة الأجل المرتبطة بتلك المواقف الدولية. ووفقا لهذا تقدم دائما تصورات الدور الوطني القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تؤثر على العديد من جوانب صياغة السياسة الخارجية(Holsti 1970, P.P. 233-309).

إن الشروح التي قدمها هولستي حول مفهوم الدور الوطني قد مدت الجسور بين الوسط النفسي والاجتماعي، وانطلاقا من هذا المفهوم حاول أن يدرس الكيفية التي تنظر بها أمة إلى نفسها والدور الذي تلعبه في

الساحة الدولية. ومن الناحية العملية اهتم بإدراكات النخبة للدور الوطني مبررا ذلك بأن أهمية الإدراكات هي الأكثر بروزا في الخيار السياسي الخارجي، كما أن إدراك الدور الوطني يتأثر بالخاصية الاجتماعية، وعليه إن الاختلافات في هذا العنصر يمكن أن تقود إلى اختلافات في السلوك القومي (الوطني).

و. النظرية السيبرنتيكية Cybernetic theory

بالنسبة إلى هربرت سيمون، فإن البيئة المعقدة جدا والقدرات البشرية المحدودة جدا تجعلنا نتساءل عن مدى واقعية مسلمة (افتراض) العقلانية البحتة، فالفواعل غير قادرة على الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة، واستيعاب جميع المعلومات التي تتلقاها، وتحديد جميع إمكانيات التصرف المتاحة لها، وتقييم جميع النتائج المحتملة عن أي عمل أو تصرف. ولذلك، من الوهم الاعتقاد بأن سلوكياتهم تعظم استفادتهم. ويعتبر سيمون أن الفواعل تتلاعب من خلال تعقيد العالم الحقيقي عن طريق اختيار وببساطة الخيار المرضي الأول، وهذا ما يسميه "العقلانية المحدودة"، وهي تعديل لنظرية الاختيار العقلاني التي سمحت له بالحصول على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1978(Morin 2013, P. 86) .

والحجة القاعدية هي أن الأفراد يواجهون قيودا تحد من القدرات الحسابية لصناع القرار وقدرات الذاكرة والتذكر...، وبسبب هذه القيود، يطور الأفراد إجراءات لاتخاذ القرار التي تمكنهم من التعامل بفعالية أكبر وحسم مع كل القيود المعرفية الخاصة بهم، كما هو الحال مع كل المقتضيات التي تفرضها بيئة القرار. واستخدم سيمون مصطلح "الإرضاء" Satisficing للإشارة إلى إجراءات القرار هذه، ويعني الإرضاء أن متخذي القرارات يتوقفون عن البحث عن المعلومات حالما يجدون بديلا مرضيا؛ وزيادة على ذلك، فإن هذا البديل لا يلزم أن يكون بديلا مثاليا، بل هو بديل يفي ويلبي الحد الأدنى المسبق(Redd, Mintz 2013, P.P. 13-15).

وقد تم بناء العديد من النظريات حول مفهوم العقلانية المحدودة، بما في ذلك النظرية السيبرنتيكية، ويمكن استخدام هذه النظرية لتحليل عملية صنع القرار في أي شكل من أشكال التنظيم. والنظرية السيبرنتيكية ذات أهمية لتحليل سلوك الشركة وكذا الدولة أيضا. وفي مجال السياسة الخارجية، تم تطويرها بشكل خاص من قبل جون شتاينبرونر J. Steinbruner في كتابه حول التعاون النووي La coopération nucléaire (1974،1976).

وتتألف النظرية السيبرنتيكية بشكل أكثر تحديدا في تحليل السياسة الخارجية من ثلاثة افتراضات. الأول: يعتبر صناع القرار أن سياسة ما مرضية إذا ما سمحت بالحفاظ على عوامل أساسية معينة ضمن معايير مقبولة ومسموحة، وترتبط هذه العوامل الأساسية ارتباطا مباشرا ببقائهم السياسي. وعلى سبيل المثال، قد تتجلى في مسألة الحفاظ على معدل مساندة شعبية أعلى من 40٪، أو أسبقية عسكرية في منطقة معينة، أو معدل نمو إجمالي للناتج المحلي يزيد عن 2٪. وبالنسبة لصانعي القرارات فإن التركيز على عدد محدود من العوامل الأساسية ييسر إلى حد كبير عملية بحثهم عن المعلومات.

ويتمثل الافتراض الثاني في أن صانعي القرار يحتفظون بالسياسات حتى يخرج أحد هذه العوامل الأساسية من المعايير المسموحة، وعندما يرى صناع القرار أن التغذية الاستراجعية غدت سلبية يعرفون عندها أن سياستهم لم تعد مرضية وأنهم بحاجة إلى تعديلها. وعلى العكس من ذلك، إذا ظلت ردود الفعل إيجابية أو

لم يتم رؤية أي حافز، يتم الحفاظ على السياسة المعمول بها، حتى لو كانت في الواقع دون المستوى الأمثل. هذا النمط من التفكير يعزز الاستمرارية وقد يفسر نسبيا استقرار واستمرارية السياسة الخارجية.

أما الافتراض الثالث فهو أنه عندما تكون التغذية الاسترجاعية سلبية والتعديل مطلوب، فإن صناع القرار لا يتخذون قرارهم من خلال المقارنة المنهجية بين جميع السياسات المتاحة، ولكن من خلال فحص السياسات المختلفة الواحدة تلوى الأخرى، مثلما تتقدم إليهم. وفي هذه العملية المتسلسلة، فإنهم يحتفظون بالسياسة الأولى التي تسمح لهم باسترجاع العوامل الأساسية ضمن المعايير المقبولة. ولذلك فإنهم لا يحتاجون إلى حساب المردودية الخاصة بسياسة معينة، ناهيك عن إجراء تحليلات مقارنة معقدة، بل إنهم يقومون فقط بالتكيف ضمانا لبقائهم(Morin 2013, P.P. 86-87).

وبالمثل، فإن أعضاء الكونجرس الأمريكي لا يحسبون كل عام المبالغ المثلى المتعلقة بالإنفاق العسكري. وبدلا من ذلك، تعدل الاعتمادات العسكرية تدريجيا اعتمادا على المبالغ الممنوحة في السنة الماضية، ولتحديد ما إذا كان ينبغي زيادتها أو تخفيضها، فإنهم يأخذون بعين الاعتبار بعض العوامل الأساسية، مثل تطور الأسلحة لدى المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة وتطور الإيرادات الضريبية، وإذا ظلت هذه العوامل الأساسية ضمن المعايير المقبولة، فمن المرجح أن يمتد اعتماد الميزانية التي منحت للسنة السابقة إلى سنة إضافية.

ويسمح هذا الانتظام للمحلل بفك قواعد السلوك من خلال مراقبة دقيقة للاختلافات في ردود أفعال الحكومات، ويمكن بعد ذلك دمج القواعد المستنتجة في نموذج يتنبأ بدرجات متفاوتة من النجاح سلوك الدول. ومثلا، في مقالة بارزة لـ تشارلز أوستروم وبريان جوب (1986) C. Ostrom ,B. Job قاما بنمذجة قرارات الولايات المتحدة المتعلقة باستخدام القوة المسلحة بواسطة عشر معايير فقط، ثلاثة تتعلق بالبيئة الدولية وأربعة تتعلق بالسياق الوطني وثلاثة تتعلق بالوضعية السياسية للرئيس، ومن خلال الجمع بين هذه المعايير العشرة، استطاعا تفسير 71٪ من حالات استخدام القوة و79٪ من عدم استخدام القوة، مما يشير إلى إمكانية تحقيق نسبة نجاح مماثلة من أجل استباق المستقبل. ومنه فالنمذجة السيبرنتيكية هي بالتأكيد غير كاملة، ولكن يبدو أنها تتوافق بشكل أفضل مع الواقع الإمبريقي مقارنة بالنمذجة القائمة على أساس العقلانية البحتة (Morin 2013, P. 88).

خاتمة:

أنتج تحليل السياسة الخارجية الكثير من التحاليل المتفاوتة الأهمية، وما يهمنا هو التعرف على الطبيعة الاحتمالية للنظرية التي تجعل منها مفيدة في التحليل السياسي الخارجي. إن أهم درسين لتجنب أخطاء وعدم دقة تحليل السياسة الخارجية هما: أولا معرفة خصوصيات كل حالة في السياسة الخارجية، وثانيا الانتباه الشديد إلى شروط المجال الذي من الممكن أن ترتبط بها. وقد يفترض أحيانا في النظريات وخاصة الكبرى بأن تكون عالمية وصالحة لكل زمان ومكان، لكن في الحقيقة إن النظريات والمدارس تطبق في ظل شروط شديدة الاختلاف، وعلى هذا الأساس إن معرفة تفاصيل أي قضية في السياسة الخارجية هي التي تحدد مدى تلاؤم التحليل مع مقاييس أي نظرية، بالإضافة إلى أن التحليل الدقيق يتطلب معرفة عميقة ومزدوجة لأحكام النظرية العامة وخصوصيات كل حالة.

وتبين مما سبق مدى صرامة التقليد الفكري الواقعي، ومع ذلك أظهرت الطروحات الجديدة قدرة مميزة لتكيف الواقعية مع المستجدات الدولية من خلال تحليل عميق لأوضاع القوة النسبية التي تخص جماعات تعيش في ظل الفوضى والوجود الدائم لسياسات القوة. وتطورت خلاصة أفكار ومناقشات الواقعيين إلى نظريات أكاديمية لا تفرط كليا في الحجج العامة المعروفة، ولهذا نستطيع القول أن الواقعية التقليدية الجديدة تسعى في إلى تحقيق التوازن المنشود بين النظرية ومقتضيات الحالة المدروسة.

وأظهرت التحديات التنظيرية الجديدة في ميدان السياسة الخارجية، تباين استجابات مختلف الفاعلين مع أبعاد ومضامين التحولات الدولية، مما اضطر الباحثين إلى الاستعانة مجددا بالأنظمة المعرفية التي توفرها الدراسات السياسية الخارجية المقارنة، من أجل الوصول إلى تفسير دقيق يعبر عن صيغ التغيير الحقيقية التي ضاعفت من تعقيدات عملية صنع السياسة الخارجية. وبذلك تحتاج البحوث المعاصرة إلى نمط من المعرفة المقارنة، بهدف توظيف المزيد من المنهجيات النوعية والتأكيد على الفوارق السياقية والانتباه إلى مخاطر صياغة التعميمات، ولعل أحد الطرق الواعدة لتحسين مستوى الدراسات المقارنة هو تطوير نظريات الصف المتوسط، ومقارنة المنظورات النظرية بغية اختبار المقدرة التفسيرية لمختلف النظريات.

قائمة المراجع:

1. شلبي، محمد. (2002). **المنهجية في التحليل السياسي. المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات.** ط04، الجزائر: بدون دار نشر.
2. Bakan, Selahddin. (1999). "Foreign Policy In The Light Of Theories". **Foreign Policy (Dis Politika)**, Issue 1-4.
3. Caporaso, James A. And Others. (1987). "The Comparative Study Of Foreign Policy: Perspectives On The Future ". **International Studies Notes** , 13(2).
4. Davidson, R. H. (1969). **The Role Of The Congressman**, New York: Pegasus.
5. Dyson, Stephen Benedict. (2006). Personality And Foreign Policy: Tony Blair's Iraq Decision". **Foreign Policy Analysis**, 2.
6. Dyson, Stephen Benedict. Preston, Thomas. (2006). "Individual Characteristics Of Political Leaders And The Use Of Analogy In Foreign Policy Decision Making". **Political Psychology**, Vol.27, N.2.
7. G.H Stassen , "Individual Preference Vs. Role". **World Politics** , Vol.25, 1972.
8. Garrison, Jean A. (2003). "Foreing Policy Making And Group Dynamics: Where We've Been And Where We're Going". **International Studies Review** , 5.
9. Glenn, John. (2009). "Realism Versus Strategic Culture: Competition And Collaboration ?" , **International Studies Review** , 11.
10. Griffiths, Martin.(2007). **International Relations Theory For The Twenty–First Century.** London And New York: Routledge.
11. Gunther, Richard P. (1998). "Reflections On The Golden Age Of Comparative Politics". **Mershon International Studies Review**, 42.
12. Halprein, Morton H. And Others. (2006). **Bureaucratic Politics And Foreign Policy**. Washington: Brooking Institution Press.

13. Holsti, K. J. (1970). "National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy". **International Studies Quarterly**, Vol.14, N°3.
14. Hudson, Valerie M. (2008). "The History And Evolution In Foreign Analysis". In: Steve Smith And Others (Eds). **Foreign Policy: Theories. Actors. Cases**. New York: Oxford.
15. Jakson, Patrick Thaddeus , Nexon, Daniel H. (2009). "Paradigmatic Faults In International Relations Theory". **International Studies Qarterly** , 53, , P 923.
16. Laucella, Melchiore J. (2004). "A Congnitive Psychodynamic Perspective To Understanding Secretary Of State Vance's Worldview". **Presidential Studies Quarterly**. Vol.34, N.2.
17. Magid, A. (1980). "Role Theory In Political Science And African Studies".**World Politics**, Vol.32.
18. Morin, Jean- Frédéric. (2013). **La politique étrangère. Théories, méthodes et références**, Paris: Collection U Sciences politiques.
19. Mouritzen, Hans. Waltz, Kenneth. (1997). "A Critical Rationalist Between International Politics And Foreign Policy", In: Iver B. Neuman And Ole Waever (Eds), **The Future Of International Relations.** London: Routledge.
20. Mowle, Thomas S. , (2003), "worldviews On Policy: Realism, Liberalism, And External Conflict". **Political Psychology**, Vol. 24, N°3.
21. Recchia, Stefano. (2007). " Restraining Imperial Hubris: The Ethical Bases Of Realist International Relations Theory", **Constellations**, Vol. 14, N°4.
22. Redd, Steven B. and Mintz, Alex. (2013). "Policy Perspectives on National Security and Foreign Policy Decision Making". **The Policy Studies Journal**, Vol. 41, No. S1.
23. Rose, Gideon. (1998). "Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy". **World Politics**, Vol.51.
24. Rosenau, James N. (1968). "Private Preferences And Political Responsibilities. The Relative Potency Of Individual And Role Variables In The Behavior Of US Senators". In: Singer, J. D. (Ed), **Quantitative International Politics: Insight And Evidence**. New York: Free Press.
25. Schafer, Mark. (2003). "Science Empiricism And Tolerance In The Study Of Foreign Policy Making". **International Studies Review**, 5.
26. Stern, Eric. Verbeek, Bertjan. (1998). "Wither The Study Of Governmental Politics In Foreign Policymaking? A Symposium". **Mershon International Studies Review**, 42.
27. Wohlforth, William. C. (2008). "Realism And Foreign Policy", In: Smith, Steve And Others (Eds) , **Foreign Policy: Theories , Actors , Cases.** New York: Oxford University press.
28. Young, Michael D. Schafer, Mark. (1998). "Is There Method In Our Madness? Ways Of Assessing Cognition In International Relations". **Mershon International Studies Review**, 42.